برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية المستأنفة

روما، ١٩٩٧/٥/٢٦

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٣ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2R/97/3/Add.3
2 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لغواتيمالا

١٩٩٨ - ٢٠٠٢

الموجز

تواجه غواتيمالا منذ التوقيع على اتفاقية السلام في نهاية عام ١٩٩٦ تحديات تنموية كبيرة. فخطة السلام التي اتفقت عليها الحكومة والقوى المعارضة تقر بأن ا من الغذائي ا سرى هو مفتاح السلام والديمقراطية في البلاد. وتسير خطة السلام زمنياً بموازاة خطة التنمية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وتقدر الاحتياجات المالية لتنفيذ خطة السلام للسنوات ا ربع (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) بنحو ٢٠٨ ٢٦ مليون دولار ستقوم الحكومة بتمويل ٣٠ بالمائة منها. ويتزامن مخطط الاستراتيجية القطرية للفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢ مع ثلاث سنوات من خطة السلام التي ستستمر حتى ٢٠٠١ - ٢٠٠٢. وكانت مذكرة الاستراتيجية القطرية قد أعدت خلال عام ١٩٩٦ وأقرت بصيغتها النهائية في فبراير/شباط ١٩٩٧ من جانب الحكومة بالتنسيق مع الوكالات التابعة **لمنظومة ا مم المتحدة**.

وعلى الرغم من النمو الاقتصادي المتواضع الذي حققته غواتيمالا خلال العقد الماضي فإن برامج التكييف الهيكلي لم تفض بعد إلى توليد ما يكفي من العمالة والنشاط الاقتصادي لتخفيض مستويات الفقر العالية في البلاد. ففي عام ١٩٩٣ قدر أن ٨٣ بالمائة من سكان المناطق الريفية يعيشون في حالة الفقر. وتبلغ نسبة مجتمعات السكان ا صليين ٥٢ بالمائة من مجموع السكان. وفي عام ١٩٩٥ وصف **البنك الدولي** الفقر في المناطق الريفية بأنه "فقر مدقع... منتشر على نطاق واسع وشديد". وتنعكس مشاكل انعدام ا من الغذائي في تدني مستويات التغذية والصحة: ٥٧,٨ بالمائة من ا طفال بين ٣ أشهر و٣٦ شهراً و٥٠ بالمائة من أطفال المدارس الذين تتجاوز أعمارهم الست سنوات يعانون من سوء التغذية المزمن.

وكان **برنامج ا غذية العالمي** بدأ مساعداته لغواتيمالا عام ١٩٧١. وقد بلغ إجمالي المساهمات ١١١ مليون دولار وبلغ وسطي عدد المستفيدين السنوي ٠٠٠ ٩٥٨ شخص. ولا تشمل هذه ا رقام مساهمة الحكومة (نحو ٦٧ دولاراً لكل طن من ا غذية المقدمة) ولا مساهمات المستفيدين التي تغطي عموماً تكاليف نقل ا غذية من المخازن الإقليمية إلى المجتمعات المحلية. وقد قام **البرنامج** بدعم عدة مشروعات في البلاد (منها مشروعات الطوارئ والتعليم والصحة والتغذية المدرسية والاستثمار في البنيات ا ساسية المنتجة وتوليد العمالة في المناطق الريفية، وغيرها). وبدءاً من عام ١٩٩١ ازدادت كثيراً ا نشطة الهادفة إلى دعم المرأة الفقيرة والمحافظة على البيئة. وقد أدى تنفيذ المشروعات إلى تحقيق نتائج عظيمة في مجالات تحسين الوضع التغذوي للمجموعات الضعيفة (النساء وا طفال دون الخامسة من العمر) وفي توليد العمالة والمحافظة على الموارد الطبيعية. ومع ذلك فإن ضعف القدرات في مجالي تصميم المشروعات وتنفيذها قد أدى إلى تأخير تحقيق النتائج المرجوة.

وسيركز **البرنامج** في أنشطته القادمة على الحد من انعدام ا من الغذائي وتخفيف حدة الفقر الشديد لدى ا سر في المناطق الفقيرة المقصودة وذلك خلال فترة خطة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وتقضي الاستراتيجية بزيادة مشاركة المستفيدين بدورة المشاريع، وباتخاذ تدابير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين فعلاً، وتوجيه المعونة الغذائية نحو أشد المجموعات ضعفاً، وتقييم آثار المشروعات على البيئة، وتعزيز المجتمعات المحلية ضمن عملية التحول إلى اللامركزية على الصعيد الحكومي وتنسيق الجهود مع الوكالات الإنمائية ا خرى.

وقد قدرت متطلبات المعونة الغذائية لفترة خطة ١٩٩٨-٢٠٠٢ بنحو ٧,٥٠ مليون دولار منها ١٥,٢ مليون دولار ستتاح لمخصصات أساسية من مشروعات جارية. وسيجري البحث عن مصادر إضافية لتمويل الموارد ا خرى التي تبلغ قيمتها ٣٥,٥ مليون دولار قابلة للتعديل في ضوء ا موال التي يتيحها **البرنامج** وا ولويات التي تعتمد في توزيع الموارد على أقل البلدان نمواً وأقل البلدان دخلاً وبلدان العجز الغذائي وفق ما يوصي به **المجلس التنفيذي للبرنامج**.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programa Mundial de Alimentos

Programme

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمي:	F. Roque Castro	رقم الهاتف: 5228-2207
المسؤول عن عمليات غواتيمالا:	C. Taborga	رقم الهاتف: 5228-2350

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

A

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجائعون

مقدمة

١- يتوزع الفقر وانعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا على مساحات جغرافية واسعة ويتركز معظمه في القطاع الريفي ويطال بشكل خاص السكان الأصليين. وقد ارتفع انتشار الفقر من ٧٧ إلى ٧٩,٩ بالمائة خلال فترة ١٩٨٠-١٩٨٩ وازدادت نسبة السكان الذين يعيشون في حالة الفقر الشديد خلال الفترة ذاتها من ٥٦ إلى ٥٩ بالمائة. ومما يزيد المشكلة تفاقماً التزايد السريع في النمو السكاني الذي يبلغ ٢,٩ بالمائة سنوياً. ولم يطرأ أي تحسن على الوضع في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٩٣ كان نحو ٨٣ بالمائة من سكان المناطق الريفية ما زالوا يعيشون في حالة الفقر. ومن أخطر الأوضاع وضع السكان الأصليين إذ يعيش ٩٣ بالمائة منهم (أي ٥٢ بالمائة من مجموع السكان) في حالة الفقر.

٢- وتعود مستويات الفقر العالية هذه بشكل رئيسي إلى عدم التكافؤ في توزيع الدخول وملكية الأراضي، وسوء توزيع الإنفاق العام، وسوء الوضع الاقتصادي، والحرب الأهلية. وما زال الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة في غواتيمالا أدنى من أي مكان آخر في أمريكا الوسطى (إذ يعادل ٣٣ دولاراً[1] للفرد الواحد أو ٧،٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد وصفت استقصاءات حديثة أجراها البنك الدولي عام ١٩٩٥ الفقر في غواتيمالا بأنه "فقر مدقع... منتشر على نطاق واسع وشديد". وعلى أساس الناتج المحلي الإجمالي تحتل غواتيمالا المرتبة الثالثة في دراسة للبنك الدولي لعام ١٩٩٥ عن ٤٤ بلداً من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط فيما يخص انعدام التكافؤ في توزيع العمل والدخل. وسيسعى **البرنامج** إلى استخدام ما لدى برنامجه من قوة تأثير لتصحيح هذا الخلل في المناطق المقصودة.

الفقر وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني

٣- تدل معظم تقديرات الفقر التي أجريت مؤخراً على أن ١٠,٤ مليونا من الناس يعيشون في حالة الفقر منهم خمسة ملايين في المناطق الحضرية و٧,٤ مليوناً في المناطق الريفية. ويقدر أيضاً أن نسبة ٧٤ بالمائة من سكان المناطق الريفية يعيشون في حالة الفقر الشديد. ويتركز الفقر في ٦٩ بلدية ريفية في المناطق الغربية/الغربية الشمالية وفي المناطق الشمالية الشرقية من البلاد التي يبلغ عدد سكانها نحو ٨،١ مليون نسمة. ويرتفع هذا الرقم إلى مليونين إذا أضيفت إليه أعداد العائدين والمحاربين القدامى في الحرب الأهلية.

٤- والفقر وانعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا ظاهرتان هيكليتان وتنطويان على مستويات عالية من البطالة. ويرتبط تمركز الفقر في المناطق الريفية بنسبة السكان العالية التي تعيش في المناطق الريفية وبانعدام التكافؤ في توزيع الأراضي (٢,٢ من السكان يملكون ٦٥ بالمائة من الأراضي) وتبعثر الملكيات الصغيرة وتدني مستويات التعليم وانخفاض مستويات الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي في المناطق الريفية وقلة إمكانيات الحصول على التكنولوجيا والموارد المالية وبتدني الإنتاجية.

[1] جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر غير ذلك، وكان الدولار الواحد يعادل ٥ ٩٥٠ كويتزال في مارس/آذار ١٩٩٧.

٥- وتبلغ نسبة العاملين في الزراعة ٥٠ بالمائة من القوة العاملة حتى مع ارتفاع مستويات البطالة. ويؤدي انخفاض الإنتاجية وصغر حجم الأراضي التي يملكها معظم مزارعي الكفاف إلى تدني مستويات العمالة وإلى قصور مزمن في الإنتاج و/أو الدخل المطلوبين لسد احتياجات الاستهلاك لدى الأسر. ويعيش كثير من هؤلاء المنتجين على دخول إضافية تجنى من خلال هجرة أسر بكاملها مؤقتا إلى مناطق إنتاج المحاصيل المعدة للتصدير. إلا أن تغير المناخ والظروف الصحية والتصحيحية في هذه المناطق كثيراً ما تجعل الأسر تعود إلى منازلها مثقلة بمشاكل صحية (منها على وجه الخصوص المشاكل المعدية والمعوية والأمراض التنفسية) مما يؤدي إلى خفض إضافي في الفائدة التغذوية للأغذية. ولا تتجاوز نسبة النساء النشطات اقتصادياً ٢٥ بالمائة من مجموع السكان النشطين اقتصادياً. إلا أن مشاركة النساء في الأنشطة الريفية هي مشاركة غير معترف بها رغم أن الواحدة منهن قد تعمل حوالي ١٥ ساعة في اليوم وسطياً. وتوأس نسبة كبيرة من النساء أسرهن مما يعني الاضطلاع بمسؤوليات إضافية منها رعاية الأطفال وتعليمهم والعمل لجني دخل للأسرة. وثمة فجوات في إمكانيات الحصول على التعليم: فنسبة النساء اللواتي يعرفن القراءة والكتابة هي ٤٨ بالمائة مقارنة بـ ٦٢ بالمائة للرجال وتزداد هذه الفجوة بين الجنسين اتساعاً في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية. ويمثل انخفاض مستويات التعلم لدى السكان الريفيين والأصليين تحدياً هائلاً. وتعكس معدلات التسجيل الإجمالية في المدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد ما بعد الثانوية لعام ١٩٩٣ فجوة بين الجنسين أيضاً إذ تبلغ نسبة الإناث ٤١,٥ بالمائة بينما تبلغ نسبة الذكور ٤٨,٩ بالمائة.

٦- تقع أعلى معدلات النمو السكاني في البلاد في صفوف السكان الأصليين الذين يعانون من مشكلات مزمنة ومتزايدة في مجال انعدام الأمن الغذائي. ومشكلات انعدام الأمن الغذائي التي يعاني منها السكان الأصليون ناجمة عن كون معظمهم من سكان المناطق الريفية الذين تتباين أراضيهم جودة ومساحة بفعل تقسيمها إلى حيازات صغيرة وتتفاقم ظروفهم بسبب المشكلات السياسية في مناطق شردت الحرب سكانها. أما معدل النمو السكاني لدى فقراء الخلاسيين (مختلطي الأعراق) فهو يلي في ترتيبه معدل السكان الأصليين. ويعاني الخلاسيون أيضاً من صعوبة الحصول على الموارد ومن ارتفاع معدلات العمالة الجزئية في المناطق الريفية.

انعدام الأغذية والاستهلاك والتغذية

٧- أدى النقص في توافر الأغذية محلياً إلى إفشال الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز الأمن الغذائي في البلاد. فإمدادات الغذاء المحلية ترتفع باستمرار بمعدل يقل عن معدل النمو السكاني. وقد شهدت السنوات الأخيرة، فضلاً عن ذلك، هبوطاً في الأغذية المستوردة المدعومة مما خلق عجزاً لم يعوض عنه بزيادة الأغذية المستوردة تجارياً. وقد تراجع أيضاً الدخل الفعلي للمجموعات السكانية المقصودة مما يشير إلى أن النقص لا يتم تعويضه عن طريق تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق.

٨- تراجع الإنتاج المتاح للاستهلاك المحلي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ بنسبة ٢ بالمائة سنوياً بينما ازداد السكان بنسبة ٢,٩ بالمائة سنوياً. وتراجع إنتاج الحبوب الأساسية (الذرة والفاصولياء والأرز والسرغوم والقمح) خلال الفترة ذاتها بنسبة ٢,٤ بالمائة ولم يجر سد العجز عن طريق الاستيراد. ونظراً للتقلبات الواسعة النطاق في أسعار الإنتاج وارتفاع تكاليفه فإن إنتاج الحبوب الأساسية لا يشكل استثماراً زراعياً مغرياً على الصعيد التجاري لذلك فإن الإمدادات المحلية تعتمد إلى حد كبير على صغار المنتجين في المناطق الريفية.

٩- وتسير عمليات استيراد الأغذية وفق نمط عشوائي. وتشير الاتجاهات الموثقة عموماً (١٩٨٠-١٩٩٤) إلى أن (أ) الواردات قد ازدادت باطراد وأنها تمثل ١١,٧ بالمائة من الاستهلاك المحلي؛ (ب) أن هناك تزايداً كبيراً في استيراد

الأغذية تجارياً مع هبوط حاد في حجم الواردات غير التجارية. ويعكس هذا تحسناً نسبياً في قدرة البلاد على الاستيراد وانخفاضاً في المساعدات الخارجية. إلا أن المجموعات السكانية المقصودة لم تجن أي فائدة من أي من هذين العاملين.

١٠- لا يفي القوت الغواتيمالي التقليدي بالمتطلبات التغذوية الأساسية، خاصة في المناطق الريفية. فالذرة والفاصولياء (وهما ما يستهلكه ما يزيد عن ٩٨ بالمائة من السكان) هما المصدران الرئيسيان للطاقة والبر وتينات. ولا تتجاوز نسبة استهلاك البروتينات الحيوانية ٢٣ بالمائة من وسطي استهلاك البروتينات (٥٥ غراماً في اليوم) مقارنة بالمقدارين الموصى بهما وهما ٣٥ بالمائة (كحد أدنى) و٥٠ بالمائة (كحد أمثل). أما الاستهلاك اليومي من السعرات الحرارية (٢,٠٤) فهو أقل من المستوى الذي توصي به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

١١- وينعكس انعدام الأمن الغذائي في انخفاض مستويات التغذية والصحة الناجم عن سوء القوت وتدني الفوائد التغذوية المستخلصة من الأغذية المتناولة. ونتيجة لهذا فإن ٥٧,٨ بالمائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ أشهر و٣٦ شهراً يعانون من سوء التغذية المزمن. وتدهور الوضع الصحي والتغذوي للرضع يدعو إلى القلق الشديد (الفطام المتأخر والتغذية التكميلية وعادات الإطعام السيئة ورداءة إعداد الأطعمة). وهنالك، فضلاً عن ذلك، نقص معتدل في فيتامين (أ) لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة الواحدة والخمس سنوات (١٥ بالمائة) وهنالك فقر الدم بين الأطفال وفي صفوف النساء ممن هن في سن الإنجاب. وقد تبين من مسح للمغذيات الدقيقة أجري عام ١٩٩٦ أن ٣٩,١ بالمائة من النساء يعانين من فقر الدم.

١٢- يزداد العجز الغذائي حدة في إطار الأسر بفعل بعض العوامل الثقافية. فبحكم التقاليد ينال الرجال الغذاء الأفضل ليعملوا خارج المنزل ويأتي بعدهم الأطفال العاملون. أما بقية الأسرة فهي آخر من ينال نصيباً من الطعام. ومما يؤثر في توافر الغذاء لصغار المنتجين الريفيين أيضاً نقص التقنيات المناسبة والتسهيلات المنزلية لإدارة الحبوب الأساسية في فترة ما بعد الحصاد مما يؤدي إلى خسارة تتراوح بين ١٥ و٣٠ بالمائة من الإنتاج. وترتفع كثيراً احتمالات تعرض المحاصيل للبوار أو لظروف تسويق سيئة في المناطق التي تعاني من الفقر الشديد ومن العجز الغذائي. لذلك تصبح المشاركة في مشروعات المعونة الغذائية جزءاً أساسياً من استراتيجية البقاء للأسر الفقرة لأنها تمكنها من العمل فترات أطول في مزارعها أومن بناء أصول مادية لصالح المجتمع ككل.

أولويات الحكومة وسياساتها لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

أولويات وسياسات الحكومة لمجابهة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

١٣- لم تحقق الأنشطة التي جرى تنفيذها في السنوات الأخيرة بهدف التخفيف من انعدام الأمن الغذائي في البلاد إلا نتائج محدودة. فقد استخدمت الموارد المتاحة لتنفيذ أنشطة كان الباعث إليها السعي إلى تعزيز الاستقرار السياسي (عملية حفظ السلام) أكثر مما هو حل المشاكل الهيكلية المتصلة بالفقر وانعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت ذاته فرضت تدابير التكييف الهيكلي ونقص الموارد المعوقات المالية قيوداً كبيرة إلا على بعض الكيانات مثل صندوق الاستثمار الاجتماعي الذي يتمتع بنسبة مرتفعة من التمويل الخارجي.

١٤- كان تنفيذ الأنشطة يتم حتى عام ١٩٩٢ من خلال الدوائر والمؤسسات الحكومية (وزارات التربية والصحة والتنمية الريفية والزراعة). إلا أن تغييرات كبيرة طرأت منذ عام ١٩٩٢ لتلبية الحاجة إلى توفير أدوات أحدث وأكثر كفاءة

للإنفاق الاجتماعي. فقد أنشئت وكالات مؤقتة لنقل الموارد إلى الفئات السكانية المقصودة وهذه الوكالات هي صناديق التنمية الاجتماعية التي تتألف أساساً من ثلاثة أنواع هي: (أ) وكالات التنفيذ المباشر كصندوق الاستثمار الاجتماعي وصندوق السلام وصندوق التنمية للسكان الأصليين؛ (ب) صناديق توزيع الأموال كصندوق دعم التنمية الريفية وصندوق التضامن لتنمية المجتمعات المحلية؛ (ج) والوكالات المعنية بتقديم الدعم للدوائر الحكومية وهي تشمل صندوق إحياء الزراعة وتحديثها والصندوق الوطني للأراضي وصناديق أخرى مشابهة للنهوض بالإسكان وتعزيز الأنشطة في مجال تطوير التعليم.

١٥- وتستخدم الصناديق، تشغيلياً، لدعم عملية التحديث ومن أجل تحويل دور الحكومة إلى دور لا مركزي وتعزيز الحكم المحلي للبلديات. وتدعم الصناديق التدابير التنفيذية الهادفة إلى تحسين فرص الحصول على الأراضي والأمن وإلى إعادة هيكلة نظام التمويل الزراعي وإنشاء بنيات أساسية للتنمية الريفية وإعادة توطين السكان الذين شردتهم الحرب الأهلية وتوسيع نطاق نظام التعليم وتنفيذ أي إجراءات أخرى كفيلة بضمان استدامة أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٦- تحتوي خطة التنمية الحكومية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ على النهج الاستراتيجي المتبع حالياً من أجل تحسين الوضع المتصل بالفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتنص هذه الخطة على سلسلة من الالتزامات الأساسية الهادفة إلى تيسير عملية المصالحة الوطنية ومكافحة الفقر ودعم الاستثمار المنتج. وتهدف الخطة إلى تنفيذ الالتزامات المترتبة بموجب اتفاقات السلام وخاصة تلك المتعلقة بإعادة توطين السكان الذي شردهم عهد النزاع وتلك المتصلة بالوضع الزراعي. أما سياسة الحكومة بشأن المساواة بين الجنسين للسنوات الخمس القادمة فستقدم في مايو/أيار القادم. إلا أن الأهداف الأساسية الرامية إلى تحقيق المساواة وتيسير فرص المرأة في الحصول على الموارد مدرجة في خطة العمل من أجل التنمية الاجتماعية وبناء السلام. وتشمل خطة السلام أربعة مكونات رئيسية هي: إعادة دمج السكان المشردين والمسرحين من الخدمة العسكرية في مجتمعاتهم والتنمية البشرية المتكاملة والتنمية الإنتاجية المستمرة وتعزيز الدولة للديمقراطية وتحديثها. وتعتبر مساعدات **البرنامج** في مجال المكونات الثلاثة الأول عنصراً مهما من عناصر تنفيذ خطة السلام. فالمعونة الغذائية سواء كانت على شكل غذاء مقابل العمل في مجال الحفاظ على التربة أو الري أو التحريج قادرة على أن تشكل إسهاماً كبيراً من شأنه الحيلولة دون هجرة المستفيدين إلى المناطق الساحلية ابتغاء توفير معيشتهم.

١٧- لم تترجم البيانات المتعلقة بالسياسات والنوايا المدرجة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى أنشطة محددة بعد. ومن الصعب اليوم تحديد التقدم الذي أحرزته الحكومة في سنتها الأولى في الحكم. وتعود المشكلات المحورية المتصلة بانعدام القرارات المتعلقة بالسياسات إلى الصعوبات التي تواجه في إعادة توجيه الإنفاق أو في جمع واردات الضرائب. ومن المتوقع أن يتم على نحو فعال جداً خلال عام ١٩٩٧ تنفيذ تدابير السياسات الاجتماعية التي يتصل معظمها بالتزامات السلام. ومن المفروض أن يتم مبدئياً التغلب على القيود المالية بفضل المساهمات التي التزم بتقديمها لهذا الغرض خاصة خلال اجتماع مجموعة باريس الاستشارية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٧.

١٨- فيما يلي الجهات والأنشطة التي تعمل على تحسين الأمن الغذائي (والتي يمول معظمها باستخدام المساعدات الخارجية): (أ) برنامج التنمية المتكامل لكيشي (الاتحاد الأوروبي) الذي تقوم بتنسيقه أمانة رئاسة الجمهورية في ١٤ بلدية في كيشي والذي يتضمن مكوناً للأمن الغذائي؛ (ب) برنامج تغذية الأم والطفل الذي تنفذه وزارة الصحة العامة والذي يهدف بشكل رئيسي إلى تحسين الوضع الصحي والتغذوي لسكان غواتيمالا مع التركيز على الأمهات والأطفال في المناطق الفقيرة ذات الأولوية لدى الحكومة؛ (ج) مشروع الأمن الغذائي على صعيد الأسر الذي يقوم بتنفيذه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ووزارة الزراعة بمنحة من حكومة هولندا والذي يهدف بشكل رئيسي إلى المساعدة على تنفيذ المشروعات الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي الأسرى؛ و(د) مشروعات التنمية الريفية لصغار المنتجين في زاكابا وشيكيمولا التي

يمولها **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** وحكومة هولندا ومشروع التنمية الريفية لسييرا دي لوس كوتشوماتانيس الذي يموله **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** وهولندا ومنظمة البلدان المصدرة للنفط **وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

١٩- والغرض الرئيسي للمشروعات الأخرى التي تنفذها وزارة الزراعة هو خلق الظروف المواتية للتنمية المستمرة من خلال النهوض بالإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية والاستثمار في البنيات الأساسية الريفية وفي الأنشطة المولدة للعمالة في المناطق الريفية. وهناك مشروع أمن غذائي قيد الإعداد (بمساعدة **منظمة الأغذية والزراعة**) لصالح المناطق المتضررة من الحرب الأهلية. ويجري حالياً تشكيل فريق استشاري لمساعدة وزارة الزراعة على وضع سياسات وخطط عمل للأمن الغذائي. وسيتلقى الفريق دعماً من **منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** والوحدة الإقليمية للمساعدة التقنية التابعة **للبنك الدولي**.

إدارة حالات الطوارئ

٢٠- نشأت معظم حالات الطوارئ في غواتيمالا من الكوارث الطبيعية (الفيضانات والجفاف والانفجارات البركانية) وكذلك من جراء الحرب الأهلية الطويلة التي ارتبطت بالهجرة الداخلية (النازحون) وبالهجرة الخارجية (اللاجئون) من جانب مجموعات كبيرة من السكان مما أدى إلى تفكك الأسر وهجر المزارع وضياعها وإلى دمار البنيات الأساسية في المناطق الريفية.

٢١- وعلى الرغم من أن المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية معروفة نسبياً فليس هناك أي برامج للوقاية من الكوارث أو لإدارتها كذلك فإنه لا تتوافر أي أدوات أو موارد مناسبة (مالية أو غذائية أو تقنية أو جميعها) تمكن من معالجة المشاكل الناشئة عن الكوارث معالجة مناسبة. ويؤدي هذا إلى زيادة الاعتماد على الجهات المانحة حتى لمعالجة حالات الطوارئ التي يفترض أن تحل باللجوء إلى الموارد المحلية فحسب. وتتولى "اللجنة الوطنية للطوارئ" مسؤولية معالجة حالات الطوارئ وهي تعكف حالياً على دراسة إنشاء نظام وطني لتخفيف الكوارث ليحل محلها.

برامج المعونة الغذائية ومشروعاتها

٢٢- يجري توريد معظم المعونة الغذائية لغواتيمالا من البابين الأول والثاني من القانون PL-48 – الخاص بالمعونات الأمريكية – ومن **الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي**. وتقدم معونات الباب الأول من خلال الحكومة كدعم لميزان المدفوعات أما موارد الباب الثاني – الأغذية التي ترسل للتوزيع عيناً – فتقدم من خلال منظمات غير حكومية منها **مؤسسة كاريتاس الدولية ومنظمة كير الدولية ومؤسسة تغذية الأطفال وخدمات الإغاثة الكاثوليكية**. ويقدم **الاتحاد الأوروبي** الموارد مباشرة من خلال المنظمات غير الحكومية **وبرنامج الأغذية العالمي**. وكانت الوكالات الحكومية تقوم مباشرة بتنفيذ الأنشطة المدعومة من **البرنامج** إلا أن المنظمات غير الحكومية النظيرة أخذت مؤخراً بتنفيذ معظم هذه البرامج. وقد تراوح مجموع المعونات الغذائية للبرامج والمشروعات خلال السنوات الأخيرة بين ٠٠٠ ١٥٠ و٠٠٠ ٢٠٠ طن معظمها من الحبوب مع اتجاه نحو الانخفاض.

٢٣- استجابة لطلب الحكومة ركزت المعونة الخارجية في الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٦ على مناطق النزاع التي يقوم صندوق السلام بمساعدتها. وبنهاية عام ١٩٩٦ جرى تغيير المنهج ووسع نطاق التغطية ليشمل مجموعات سكانية تتمتع بمستويات

أمن غذائي أعلى وتعيش خارج مناطق صندوق السلام[1]. وعموماً يتبين من تحليل أنشطة المعونة الغذائية التي يجري تنفيذها حالياً وجود تخفيضات كبيرة في حجم الهبات وميلاً نحو توجيه المعونات إلى مناطق جغرافية محددة. ولا يتوافر إلا قدر قليل من التنسيق المشترك بين الوكالات بين الجهات المانحة والوكالات الحكومية أما الجهود المبذولة لتنسيق البرامج فهي جهود عشوائية. وعموماً تركز أنشطة المعونة الغذائية في البلاد على صحة الأم والأطفال يليها المساعدة في حالات الطوارئ والأنشطة المرتبطة بمشروعات التنمية وتوليد العمالة (خاصة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل).

٢٤- وتتسم نظم الرصد والتقييم في هذه المشروعات بالضعف وبغياب التقييمات الداعمة القادرة على قياس تأثير التدابير المتخذة قياساً دقيقاً واستخلاص الدروس للمستقبل. أما مشاركة المرأة فقد جرت في معظمها في البرامج الخاصة بالأم والطفل وفي مشروعات الوجبات المدرسية الخفيفة، وغالباً دون أي تركيز على مسائل الجنسين.

تقييم أداء برنامج الأغذية العالمي حتى الآن

معونات البرنامج لغواتيمالا

٢٥- بلغ مجموع المعونة التي قدمها **برنامج الأغذية العالمي** من يوليه/تموز ١٩٧١ إلى سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ نحو ١١١ مليون دولار قدم معظمها منذ عام ١٩٨٥ (١٠٠ مليون دولار). وشمل دعم تنفيذ المشروعات أيضاً بنوداً غير غذائية منها السيارات والمعدات والأدوات التي بلغت قيمتها ما يزيد عن ٢,٥ مليون دولار. ولا تدخل في هذه الأرقام المبالغ الموازية التي دفعتها الحكومة (حوالي ٦٧ دولاراً مقابل كل طن من الأغذية المقدمة) ولا المبالغ النظيرة التي يسددها المستفيدون لتغطية تكاليف نقل الأغذية من المخازن الإقليمية إلى المجتمعات المستفيدة. وقد جرى التركيز منذ عام ١٩٩١ على دعم المجموعات النسائية (في مجالات التدريب وتنظيم المجموعات وإنشاء المشاريع المنتجة) وعلى المحافظة على البيئة (المحافظة على التربة وتحسين إدارة المياه) ودعم المجموعات الضعيفة (الأطفال دون الخامسة والحوامل والمرضعات) والتغذية في المدارس. وقد استخدم نحو ٥٠ بالمائة من مجموع الموارد التي قدمها **البرنامج** خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٦ لدعم المجموعات الضعيفة.

المشروعات المعانة من البرنامج

٢٦- في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦ كان هناك أربعة مشاريع قيد التنفيذ بقيمة إجمالية قدرها نحو ٤١ مليون دولار. وأقر مؤخراً مشروع خامس لإقامة البنيات الأساسية في المناطق التي تضررت من النزاعات الداخلية (مشروع غواتيمالا ٥٢٧٩) تبلغ تكاليفه التي يتحملها **البرنامج** ١٠,٧ مليون دولار.

٢٧- **تقديم المساعدات لتلاميذ المدارس الابتدائية وللمجموعات الضعيفة (المشروع غواتيمالا ٢٧٠٥ - "التوسع الثاني").** بدأ التوسع الحالي لهذا المشروع عام ١٩٩٣ ويبلغ مجموع ما يتحمله **البرنامج** من تكاليفه ٢٤,٣ مليون دولار ومدته أربع سنوات. والغاية من المشروع أن يفيد ٣٠ ٠٠٠ امرأة و١٠٠ ٠٠٠ طفل من خلال مكون للأم والطفل و٧٠٠ ٠٠٠ من تلاميذ ما قبل الابتدائية والابتدائية من خلال تقديم وجبات خفيفة في المدارس و١٥ ٠٠٠ رضيع دون

[1] هيوهيوتنانغو وسان ماركوس وتوتونيكابان والكيشي وسولالا وشيماتتنغو وألتا فيراباث وبايا فيراباث والبيتين.

السنة من العمر من خلال مكون مجتمعي. أما منطقة تنفيذ المشروع فهي منطقة السلام باستثناء هو يهوتنغووبيتان وبما فيها المحافظات الأخرى في الإقليم الشرقي. ويجري التنفيذ من خلال وزارتي التربية والصحة ومكتب رئاسة الجمهورية.

٢٨- وقد ساعد هذا المشروع على إبقاء تلاميذ المدارس ما قبل الابتدائية والابتدائية في مدارسهم والحوامل والمرضعات في المراكز الصحية. ولا تتوافر أي دراسة تقديرية للنتائج (بل مجرد مؤشرات مادية ومالية عن التقدم المحرز) إلا أنه من المعتقد أن الآثار التغذوية والتربوية كانت دون ما كان متوقعاً لأسباب منها شدة عدم انتظام إمدادات السلع الغذائية.

٢٩- **إنشاء وتعميم المشروعات الخاصة بالجمعيات النسائية في المناطق الريفية (المشروع غواتيمالا ٢٥٨١، "التوسع الأول").** انطلق هذا المشروع الذي يتحمل **البرنامج** ٧,٧ مليون دولار من تكاليفه عام ١٩٩١ ليفيد ٠٠٠ ١٥ امرأة منظمة في مجموعات نسائية و٥٠٠ ٢ تلميذة داخلية في مدارس التدريب الفني في المناطق الريفية و٤٠٠ ٢ مرشدة طوعية ميدانية على مدى خمس سنوات. وينفذ هذا المشروع أيضاً في مناطق منطقة السلام إضافة إلى زاكابو وبروغريسو. وكانت وزارة التنمية تقوم بتنفيذ هذا المشروع أصلاً إلى أن ألغيت وحول المشروع إلى وزارة الزراعة. وقد تم تحقيق الأهداف التدريبية للمجموعات النسائية إلا أن نسبة المجموعات المدربة التي استخدمت وفوراتها (المساهمات مقابل كل حصة غذائية تم استلامها) لإنشاء مشروعات ريفية وتمويل أنشطة منتجة لم تتجاوز ٣٤ بالمائة.

٣٠- **تعزيز الأنشطة الخاصة بصيانة التربة وبالزراعة الحرجية في المناطق المحرومة (المشروع غواتيمالا ٢٥٨٧، "التوسع الأول").** بدأ هذا المشروع عام ١٩٩١ لمدة ست سنوات وبتكلفة يتحملها **البرنامج** قدرها ٥,٦ مليون دولار للقيام بالأنشطة الرئيسية التالية: صون التربة والمياه وتحسين الممارسات الزراعية وتوفير التدريب في مجال الزراعة الحرجية والمجتمعات المحلية. أما المستفيدون فهم: ٠٠٠ ١٦ رجل وامرأة و٠٠٠ ١٦ هكتار من الأراضي المحسنة عن طريق تدابير صيانة التربة. أما النتائج المباشرة والأهم للمشروع فهي تلك الناجمة عن دعمه لإنشاء ٧٠٠ هكتار من الملكيات الصغيرة والمروية وإقامة ٧٩٠ مرفقاً لصون المياه و٤٠٠ ١ هكتار من الغابات. أما الجهة المسؤولة عن التنفيذ فهي مديرية الخدمات الزراعية. وقد حقق تكثيف المزارع وتنويعها زيادات كبيرة في دخول الأسر المستفيدة.

٣١- **تقديم المساعدات الغذائية لما بعد الحرب للعائدين والنازحين والمحتاجين (المشروع غواتيمالا ٥٣٦٠/عاجل).** قدم هذا المشروع المعونة إلى نحو ٠٠٠ ١٢ شخص (٠٠٠ ٣ عائد و٠٠٠ ٩ نازح) وتم تحقيق معظم ذلك من خلال الاستثمار في البنيات الأساسية المجتمعية وفي عمليات استصلاح الأراضي وتدريجها ودعم أنشطة التدريب في مناطق مستجمعات المشروع. وتقوم على تنفيذ هذا المشروع لجنة مساعدة العائدين والنازحين، وقد أدى هذا الترتيب إلى تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من المؤسسات المحلية. وقد قدم المشروع الدعم للأنشطة الهادفة إلى تيسير عودة ضحايا النزاعات الداخلية وإعادة دمجهم في المجتمع.

المنجزات والآثار المحققة والدروس المستفادة

٣٢- يمكن القول عموماً إن المساعدات التي قدمها **البرنامج** كانت فعالة جداً في تحويل الدخل على شكل حصص غذائية للأسر التي تعاني من عجز غذائي خطير. وهذا إنجاز لا يجوز تجاهله لأنه أتاح لهذه الأسر إمكانية الحصول على حد أدنى من الغذاء. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً في المساعدات التي يقدمها **البرنامج** من دعم الطوارئ والأنشطة التعليمية والصحية في اتجاه أنشطة أكثر تعقيداً تهدف إلى دعم التنمية البشرية والإنتاج وتعزيز حضور المرأة في عملية التنمية ومشاركتها فيها. ويجمع أحدث المشروعات (المشروع رقم ٥٢٧٩) بين أنشطة الطوارئ (إعادة توطين

النازحين) وأنشطة التنمية المستمرة (الاستثمار في البنيات الأساسية المنتجة وتوليد العمالة في المناطق الريفية والإنتاج الزراعي).

٣٣- وليس في الأنشطة الجارية تركيز على جنس بعينه دائم واضح للعيان. إلا أن الأنشطة التي دعمها **البرنامج** حتى الآن جلبت المنفعة للنساء بشكل رئيسي فهن يشكلن ٤٢ في المائة من مجموع المستفيدين (١,٢ مليون خلال السنوات الخمس الماضية). وقد وفرت الرعاية التي تقدم للأطفال دون الخامسة في مراكز التعليم المبكر فرصاً للأمهات للمشاركة في دورات تدريبية وللبدء بأنشطة مدرة للدخل (بدعم من الصناديق المتجددة) أو لزيادة الوقت المتاح لهن للقيام بالأعمال المنزلية. وقدمت مساعدات في الوقت ذاته من أجل إشراك المرأة في أنشطة مكافحة الأمية (بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لمكافحة الأمية) ولتدريبها وتنظيمها للشروع بأنشطة منتجة ويعكس هذا التباين القائم في معدلات الأمية بين النساء والرجال.

٣٤- تحقق أنشطة توفير وجبات خفيفة في المدارس هدفها بالوصول إلى الفئة السكانية المقصودة. إلا أن المنافع لا تجنيها، جزئياً فحسب، إلا أكثر الفئات العمرية ضعفاً وهي فئة الأطفال دون الخامسة من العمر وذلك نتيجة للتغطية المؤسسية للقطاع العام ونقص البنيات الأساسية المجتمعية. ولا تتوافر أي تقارير تقييمية للآثار المباشرة ولكن يبدو أن التوزيع غير المنتظم للأغذية والتعديلات المتكررة على تكوين الحصص الغذائية قد جعلت الآثار التغذوية تبقى دون مستوى الآمال المنتظرة.

٣٥- يبدو مشروع المحافظة على الموارد والزراعة المستمرة (رقم ٢٥٨٧) أكثر المشروعات استمرارية لما يتوافر له من عناصر الجدوى التقنية والاقتصادية المتينة ومن مشاركة مجتمعية وإدارة للموارد. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال تدريب المجموعات النسائية على إنشاء المشروعات وتطويرها (المشروع رقم ٢٥٨١) فإن ما لا يزيد عن ٣٤ بالمائة من المجموعات تعمل بمواردها الذاتية رغم أنه من السابق لأوانه الحكم على مدى استمرارية المجموعات التي استكملت تدريبها على المدى المتوسط. بيد أن الاستمرارية المالية للصناديق المتجددة (التي تعمل وفق معدلات السوق والتي بقيت فوق مستوى التضخم بأربع نقاط مئوية) تبدو مؤكدة. أما استمرارية أنشطة دعم المجموعات الضعيفة (المشروع رقم ٢٧٠٥) فيصعب تقديرها. فهذه الأنشطة لا تولد عموماً أصولاً مادية محسوسة ويمكن أن تتحقق استمراريتها غير المباشرة من خلال أنشطة إنمائية تدعمها منظمات مجتمعية تنشأ لتيسير تنفيذ مكون الأم والطفل. وليست الحكومة في هذه المرحلة في وضع يسمح لها بالاضطلاع بهذه المكونات بكاملها وإن كان إنتاج البسكويت، لأغراض التغذية في المدارس، يتم كلياً تقريباً بموارد حكومية.

٣٦- يؤلف الحفاظ على الموارد الطبيعية والممارسات الإدارية المستمرة جزءاً أساسياً من المشروع رقم ٢٥٨٧. وقد نجح هذا المشروع نجاحاً كبيراً وكان له تأثير كبير على العمالة والدخول. ومن شأن الطلب الشديد القائم على المياه والتنافس عليها واستخدام جداول المياه إضافة إلى قصور التشريعات الخاصة باستخدام المياه أن يعرض للخطر إمكانية تطوير مرافق ري صغيرة في المستقبل. وهناك مشكلة أخرى ما زالت دون حل تتعلق بتلوث ينابيع المياه نتيجة لتزايد استخدام مبيدات الآفات في مناطق الري المحدودة ولإعادة تحويل المستجمعات لأغراض الإنتاج

٣٧- قام **برنامج الأغذية العالمي** سابقاً بدعم برامج المستوطنات البشرية على الأراضي الهشة في الشمال (اكسكان وتبين وجزء من التا فيراباث). وقد تبين من أعمال التقييم أن هذا البرامج قد ألحقت أضراراً بالنظم الإيكولوجية في تلك المناطق. لذلك يتعين على **البرنامج** أن يحدد دعمه للتدخلات في إطار المشروع ٥٢٧٩ بدقة في ضوء الدروس المستخلصة من الماضي. فمشاريع الغذاء مقابل العمل التي كانت للحصة الغذائية اليومية فيها قيمة كبيرة تعادل أقل من

أجر عمل يوم واحد بقليل أتاحت استخدام الغذاء المقدم استخداما استراتيجيا إذ لم يكن الغذاء يقدم "هبة" إلى المستوطنين بل كان يتعين عليهم العمل من أجل الحصول عليه.

٣٨- تعود نقاط الضعف الرئيسية في الأنشطة المنفذة إلى مشاكل تصميمية تتعلق أولا بالتبعثر الجغرافي الواسع النطاق لهذه الأنشطة مما قلص من فاعليتها (ارتفاع التكاليف وصعوبة الإشراف)، وثانيا بسوء تحديد أغراضها والمبالغة في أهدافها دون مراعاة المعوقات عند تقدير قدرات تنفيذ المشروعات. والمشكلة الثالثة هي سوء اختيار الوكالات المنفذة للمشروعات أو ضعف المشاركة في عملية تحديدها. وغالبا ما يكون التركيز الجغرافي للأنشطة مناسبا إلا أنها تحتاج إلى تركيز مكاني أفضل. فالأنشطة تنفذ حاليا في تسع محافظات ذات أولوية محددة في منطقة السلام وإلى درجة أقل في مناطق الفقر الكثيف في الشرق وفي المناطق الهامشية المحيطة بغواتيمالا سيتي. وتواجه الوكالات المنفذة مشاكل تتعلق بإمكانيات الوصول والتغطية وتحد من مجال التغطية وتوزيع المنافع وهي مشاكل نادرا ما يستوعبها السكان الذين يعانون من أكثر أشكال انعدام الأمن الغذائي خطورة.

٣٩- لجميع المشروعات نظم للرصد والتقييم وموارد مالية لتطبيقها تطبيقا سليما. أما عمليا فإن جميع المشروعات (باستثناء المشروع رقم ٢٥٨٧) تعاني من التأخير الشديد في تطبيق هذه النظم. فنادرا ما تكون المعلومات التي يجري جمعها عشوائيا وعلى نحو غير منتظم كافية أو مناسبة لرصد التقدم المحرز في الأنشطة أو مراقبة استخدام موارد **البرنامج**. وما زال صعبا تحديد إلى أي مدى تتمتع النساء بالمساواة كمستفيدات من المشروعات المعانة من البرنامج رغم أنهن، كما ذكرنا آنفا، يبدون وكأنهن يشكلن أغلبية المستفيدين. كذلك فإن قضايا وصول المرأة إلى الموارد وتحكمها فيها ومشاركتها في إدارة المشروعات لم تعالج معالجة منهجية ولم تجر تقديرات للنتائج بالنسبة للأنشطة رغم توافر دراسات حالات وتقييمات مرحلية لمعظم المشروعات.

٤٠- ومن الصعب فصل المشاكل الناجمة عن تصميم الأنشطة عن المشاكل المتصلة بالتنفيذ. فالمشروعات تعتمد اعتمادا كبيرا على الوكالات الحكومية من أجل التنفيذ إلا أن قدرة هذه الوكالات على التنفيذ قد قلصت بفعل عمليات تخفيض الإنفاق العام (برامج التثبيت) وتعديل المسؤوليات وانعدام الاستقرار المؤسسي (التغيرات في دور الحكومة المركزية وإصلاح القطاع العام والتغيرات والأعمال الارتجالية من جانب الوكالات المنفذة). ولم يجر حتى الآن تقييم التقدم المحرز في مجال الأنشطة التدريبية (للمستفيدين والتقنيين ومسؤولي الإدارة) رغم الاختلاف الكبير بين مشروع وآخر.

مناولة الأغذية وعملية التحويل إلى نقد

٤١- إن أي فشل نقل الموارد البشرية أو المالية يؤثر على لوجستيات الأغذية (نقلها وتخزينها وإدارتها) وعلى تمويل المدخلات التكميلية فضلا عن توفير المساعدة التقنية والتدريب للمستفيدين والعاملين في المشروعات. وقد عوض **البرنامج** عن نقص الموارد النظيرة بالسماح باستخدام موارد من الصناديق المتجددة (١١٠ ٠٠٠ دولار) للأغراض اللوجستية ومن خلال التعاون مع الوكالات الأخرى. إلى أن وصل الوضع إلى نقطة حرجة بنهاية عام ١٩٩٥ عندما علقت جميع شحنات المعونة الغذائية إلى غواتيمالا مؤقتا. واستؤنف خط الإمداد في منتصف عام ١٩٩٦. ومن المنتظر أن يؤدي تحويل الغذاء إلى نقد وعمليات الشراء المحلي إلى التخفيف من تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة في المستقبل.

٤٢- اعترفت الحكومة بنقاط الضعف هذه وهي تعكف حاليا على دراسة لتقيم النظام اللوجستي للأغذية برمته ولإعادة تصميمه. كذلك فقد تحركت الحكومة بقوة للتحقيق في بعض الحالات التي بلغ عنها المتصلة بسوء إدارة مخازن ديجيسا

ولإعادة الأمور إلى نصابها. وما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لحل المشاكل الإدارية ومعالجة مشكلة نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ المشروعات. ويخطط **برنامج الأغذية العالمي** لحملة إعلامية وتنسيقية منظمة لتوضيح الوضع فيما يتعلق بدوره وإجراءاته وحدود ما يستطيع تقديمه من مساعدات.

٤٣- إن تكاليف اللوجستيات الداخلية للأغذية (استقبالها ونقلها وتخزينها في المستودعات الإقليمية) البالغة نحو ٨٣ دولاراً للطن الواحد قريبة من التكاليف السائدة في القطاع الخاص. وكانت التقديرات السابقة قد استثنت تكاليف النقل من المستودعات الإقليمية إلى نقاط التوزيع النهائية لأن المستفيدين كانوا يتولون تمويلها. وقد سجلت أسعار الأغذية في السوق المحلية مؤخراً ارتفاعاً حاداً وأصبحت القيم البدئية لحصص البرنامج مواتية وكانت تتراوح بين ٢,١ و٨,١ بحلول سبتمبر/أيلول ١٩٩٦.

٤٤- تتأثر عملية تحويل السلع إلى نقد في غواتيمالا بعيوب السوق وبالمشاكل اللوجستية الخارجية وبانعدام الإرشادات الإجرائية المخصصة. ويقع سوق السلعتين اللتين يقوم **البرنامج** بتحويلهما إلى نقد حالياً (القمح والذرة الصفراء) تحت السيطرة الجزئية لاحتكارات تمنع المساومات وتعمل على تخفيض الأسعار. وكثيراً ما تأتي الأسعار التي تتحقق من تحويل سلع **البرنامج** إلى نقد دون أسعار السوق المحلية وإن فاقت أسعار الحد الذي وضعه **البرنامج** في روما. ومما يزيد المشكلة تفاقماً هو وصول الشحنات في أوقات غير مناسبة وعدم توافر معلومات عن حجمها أو مواصفات جودتها. ولا يخلو الاستثمار المالي للموارد التي يجري توليدها من مشاكل. فحتى مارس/آذار ١٩٩٦ كانت الموارد التي يدرها التحويل إلى نقل تفقد من قيمتها بسبب استثمارها بمعدلات فائدة تقل عن تلك السائدة في السوق.

الاتجاهات المستقبلية للمساعدات التي يقدمها البرنامج

الاستراتيجية المقترحة

٤٥- ثمة شرط مسبق أساسي لهذه الاستراتيجية هو التوصل إلى حل فعال للمشاكل الرئيسية التي أعاقت الأنشطة المعانة من **البرنامج**، ويتوقف على هذا الشرط الحوار من أجل تحديد البرنامج القادم **للبرنامج** في غواتيمالا. فمن الأهمية بمكان عقد اتفاقات رسمية بشأن الإجراءات الخاصة بالمساهمات المالية النظرية وتوقيتها؛ وبشأن تنفيذ توصيات الدراسة الجارية لتحسين اللوجستيات الداخلية للأغذية. ومن الضروري أيضاً إقامة نظم تنسيق ورصد مناسبة لضمان حسن إدارة موارد المشاريع ومراقبتها. وينبغي النص على نتائج الحوار والتدابير التصحيحية التي سيجري تطبيقها في حال عدم التقيد في بنود شرطية بسيطة (وسهلة التنفيذ) ليعمل بموجبها بالنسبة للأنشطة القائمة والقادمة.

٤٦- تأخذ الاستراتيجية المقترحة في اعتبارها نتائج التحليل الذي أجري للفقر ولانعدام الأمن الغذائي والطلبات والالتزامات المترتبة بموجب اتفاقات السلام والدروس المستخلصة من تجارب الماضي في تنفيذ المشروعات المعانة بالأغذية. وبذلك تكون مناحي التركيز الرئيسي لمساعدات **البرنامج** ما يلي:

(أ) تخفيف حدة الفقر الشديد؛

(ب) تشجيع إنتاج الأغذية وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستمر؛

(ج) المساهمة في عملية السلام والمصالحة.

٤٧- من العناصر الأساسية للاستراتيجية تنفيذ تدابير لتيسير التحول إلى اللامركزية وزيادة مشاركة المستفيدين في عملية صنع القرار وفي مختلف مراحل دورة المشروع (تصميمه وتنفيذه وتقييمه ومراقبته) تمهيداً لتولي المستفيدين أنفسهم لهذه الأنشطة في نهاية المطاف. ولهذه الغاية فإن الاستراتيجية تشمل تدابير من أجل إدراج التحليل بحسب الجنس في سائر الأنشطة على نحو فعال بهدف تركيز التوجهات (على مجموعات المستفيدين والمناطق الجغرافية ذات الأولوية) وردف الموارد وتعزيز التنسيق مع الجهات الإنمائية الأخرى.

٤٨- أما الأنشطة الموجهة بحسب الجنس الهادفة لمساعدة المرأة فإنها ستسعى لتحقيق ما يلي: (أ) زيادة مشاركة المرأة في صنع القرارات وتعزيز دورها في هذا المجال ضمن الأسرة والمجتمع؛ (ب) تحسين فرص وصولها إلى سوق العمل المأجور؛ (ج) توفير فرص التدريب لها لزيادة مشاركتها في دخل الأسرة ومساهمتها فيه. ومن الضروري أيضاً اتخاذ خطوات من أجل إشراك المرأة مباشرة في برامج الغذاء مقابل العمل وضمان استلامها للمعونات الغذائية وإدارتها لها على مستوى الأسرة. وينبغي أن تصمم هذه البرامج بما يكفل تحديدها للموارد المخصصة للاستثمار وتوفيرها مع إسناد المسؤولية في ذلك إلى المرأة على وجه الخصوص. وينبغي أن تعطي أولوية المشاركة في المشروعات للأسر التي تضم نساء ترملن أو أطفالاً تيتموا بفعل النزاعات الأهلية وهي الأسر التي تكون شديدة التعرض لانعدام الأمن الغذائي.

السكان المقصودون ومناحي تركيز الأنشطة

٤٩- سيركز **البرنامج** مساعداته على الأشخاص الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع وبخاصة الأطفال دون الخامسة وتلاميذ المدارس ما قبل الابتدائية والابتدائية وعلى الحوامل والمرضعات والنساء اللواتي يرأسن أسرهن. ومن المستفيدين الآخرين الذين يتمتعون بالأولوية الأسر المتضررة من النزاعات المسلحة والمقاتلون المسرحون الذين يستوطنون مناطق النظم الزراعية الإيكولوجية المستمرة وستركز الإجراءات، مستقبلاً، على المجالات التالية مرتبة حسب الأولوية:

(أ) **أشد البلديات فقراً.** في المحافظات الخمس عشرة المذكورة في خطة الحكومة للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وستستخدم الخريطة الوطنية للفقر لتحديد البلديات المؤهلة للمساعدة. وسيشمل البرنامج أيضاً البلديات التي يعيش جزء كبير من السكان فيها في حالة فقر كبلديتي كاسوتان وجوكوتان وبلديات أخرى في محافظة شيكيمولا.

(ب) **المناطق شبه الحضرية.** وهي أحزمة الفقر التي تحيط بالعاصمة وبلديات محافظة غواتيمالا وبلديات مدن رئيسية أخرى في البلاد.

(ج) **مناطق المستجمعات المائية ذات الأولوية.** سيجري تحديد توجه هذه الأنشطة بالاتفاق مع الحكومة استناداً إلى مشروعات صون الموارد الطبيعية المتكامل وأنشطة الوقاية من الفيضانات.

٥٠- وستنطلق العملية، في مقاربتها الأولى، من البلديات التي تعاني من أشد درجات الفقر مقارنة ببلديات المحافظات الخمس عشرة ذات الأولوية. وستعنى الخطوة الثانية بتحديد المجتمعات الأشد معاناة من انعدام الأمن الغذائي والمجموعات الأشد تعرضاً لخطر سوء التغذية. وستجري عمليات التحليل وتعيين الاحتياجات المحددة للمجتمعات وتحديد الأنشطة المطلوب تنفيذها (نوعاً وتصميماً) بطريقة لا مركزية وتشاركية من خلال جهود مشتركة من جانب **البرنامج** ومجالس التنمية والمجتمعات المؤهلة. ويعتبر التعاون بين وكالات **الأمم المتحدة** واتباع المنهجية التشاركية في التخطيط، كتلك التي استخدمت في خطة الكيشي (١٩٩٤ - ١٩٩٥)، من العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية.

المجالات المقترحة للتدخل

٥١- تشمل استراتيجية **البرنامج** أنشطة ترمي إلى المساعدة في المجالات التالية:

(أ) **التنمية البشرية:** ترمي الأنشطة في هذا المجال إلى حماية السكان المعرضين لحد كبير للإصابة بسوء التغذية وإلى النهوض بالتنمية البشرية من خلال تحسين الوضع التغذوي والصحي للفئات السكانية المقصودة. وتشمل الأنشطة تدابير معينة منها: (١) تلبية الاحتياجات التغذوية الفورية للحوامل والمرضعات وللأطفال دون الخامسة ولتلامذة المدارس الابتدائية؛ (٢) توفير التثقيف والتدريب في مجال الرعاية الصحية الوقائية والإنجابية والتغذية والإصحاح البيئي لمجموعات من الأسر والمجتمعات المحلية.

(ب) **التنمية المنتجة:** ترمي هذه الأنشطة إلى النهوض بالأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج وتوليد العمالة المنتجة في المناطق الريفية. وستهدف هذه الأنشطة إلى تحقيق ما يلي: (١) تعزيز الأمن الغذائي الأسرى للمزارعين الفقراء من خلال زيادة الإنتاج الزراعي ورفع الإنتاجية عن طريق اعتماد ممارسات زراعية محسنة، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة مستمرة وحماية مستجمعات المياه وتقليص خسائر ما بعد الحصاد؛ و(٢) زيادة توليد العمالة والنهوض بدخول سكان المناطق الريفية الذين لا يملكون أرضاً أولا يتمتعون بإمكانية الحصول على أراض مناسبة عن طريق الاستثمار في البنيات الاجتماعية الأساسية والمنتجة وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطوير الأنشطة التجارية الريفية وسيكون من شأن جزء كبير من هذه المشاريع نفع مجموعات السكان التي تأثرت بالنزاعات المسلحة كالعائدين والنازحين والمقاتلين السابقين من خلال خطط الغذاء مقابل العمل والتدريب والمساعدات التقنية والبرامج الهادفة إلى تعبئة الوفورات وتيسير القروض في المجتمعات المحلية.

(ج) **إدارة الطوارئ** التي تشمل الوقاية من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة في حال وقوعها. وتشمل أيضاً تقديم المساعدة لتعزيز التخطيط للطوارئ من جانب الوكالة المسؤولة عن الوقاية منها وإدارة عملياتها وتقديم دعم **البرنامج** لحالات الطوارئ التي تعلنها الحكومة.

توجيه أنشطة البرنامج لصالح المرأة

٥٢- تقوم المرأة في غواتيمالا بدور مهم في الاقتصاد وفي إنتاج الأغذية ومع ذلك فإن كثيراً من يقلل من قيمة مساهمتها (في المناطق الريفية خاصة) بسبب معيقات عديدة ولنقص المعلومات. وفي هذا الصدد، تشمل الاستراتيجية المقترحة الالتزامات التي تعهدت بها كل من غواتيمالا **والبرنامج** نحو المرأة في مؤتمر بكين. وتشمل الاستراتيجية تحقيق أهدافه وتدابير كمية بغية ضمان حسن دمج المرأة في عملية التنمية. فمن المقترح مثلاً تخصيص ٦٠ بالمائة من مجموع المعونات للأنشطة التي تفيد المرأة مباشرة و٢٥ بالمائة على الأقل من موارد واستثمارات الغذاء مقابل العمل للمجالات التي تحددها المرأة أو تستفيد منها بشكل رئيسي. وسيعطي **البرنامج** الأولوية أيضاً إلى مسألة تقليص الفجوة الكبيرة القائمة في إمكانيات الحصول على التعليم بين المرأة والرجل كما هو الحال في معدلات الأمية بين الكبار.

٥٣- وبغية معالجة قضايا الجنسين معالجة مناسبة فإنه ينبغي: (أ) توفير برامج تدريبية للمستفيدين وللعاملين في الوكالات التنفيذية **والبرنامج** وتقديم المساعدات التقنية لهذه الغاية؛ (ب) السعي من أجل عقد تحالفات مع السلطات والوكالات الأخرى ومع القيادات المجتمعية المهتمة بقضايا الجنسين؛ (ج) إعادة النظر في الاستراتيجيات والأهداف المتعلقة بالمرأة وإعادة تصميمها (أي تحديد البرامج التي من شأنها تحقيق الفائدة للمرأة والتدابير الكفيلة بإيصال الخدمات

إليها ضمن الفئة السكانية المقصودة والاستثمار في المشروعات التي تكون النساء المشارك الوحيد أو الرئيسي فيها؛ (د) تعديل المنهجيات المتبعة ونظام الرصد والتقييم المتبع لتيسير رصد التقدم المحرز باتباع نهج يعالج قضايا الجنسين.

٥٤- وبتحديد أدق سيتم تخطيط الأنشطة وتنفيذها بالتنسيق الوثيق مع مجموعة **الأمم المتحدة** المشتركة بين الوكالات المعنية بقضايا الجنسين ومع المنظمات غير الحكومية والمجموعات النسائية المنظمة. ويعمل مشروعان من مشروعات الغذاء مقابل العمل مع هذه المجموعات حالياً وهذان المشروعان هما المشروع رقم ٢٥٨٧ والمشروع رقم ٢٥٨١. وقد تم تعيين أخصائي في قضايا الجنسين ضمن المشروع رقم ٥٢٨٩ وسيعين آخرون بهدف إدراج تحليل للجوانب المتعلقة بقضايا الجنسين عند إعداد المشروعات. ومن المقرر إشراك المرأة في عمليتي شراء الأغذية وتوزيعها. وبغية تحقيق ذلك وتدريب مجموعات من النساء على معالجة القروض وإعداد المشروعات المنتجة فقد قامت سلطات المشروع بالإعداد لدورات تدريبية مخصصة. وينوي المشروع رقم ٢٧٠٥ تعزيز دور لجان الآباء بما في ذلك الإدارة المباشرة للأنشطة والمسؤوليات. وقد قام كل مكون من مكونات المشروع بإعداد خطة عمله الخاصة به لعام ١٩٩٧. وقد تلقى المشروع، حتى تاريخه، أموالاً وخبرات من **الاتحاد الأوروبي** لإعداد وتنظيم أنشطة تدريبية في مجال التحليل بحسب الجنس. وقد أقيمت علاقات وثيقة مع **منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة** وما زالت المباحثات جارية من أجل مزيد من التعاون من جانب المكتب الإقليمي **لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**.

أشكال المساعدات

٥٥- إن ضرورة شراء السلع المحلية من أقرب مكان إلى موقع المشروع أمر تؤكده التجارب المستقاة مؤخراً من ممارسة مناولة الأغذية وخزنها وتوزيعها في ضوء الترتيبات النافعة نسبياً التي تضعها الحكومة لهذه الغاية والسمات الطوبوغرافية للبلاد. فشراء السلع محلياً من شأنه تخفيض التكاليف اللوجستية وتشجيع الإنتاج المحلي وضمان توافق الحصة الغذائية مع الأنماط الغذائية المحلية. وفي هذا الصدد، سيستفاد من تجربة مشروع التحويل إلى نقد مقابل شراء الأغذية محلياً الذي ينص عليه المشروع غواتيمالا ٥٢٧٩ لتحديد مستويات التحويل إلى نقد مستقبلاً في ضوء أسعار الأغذية وتوافرها إضافة إلى تدابير أخرى ترمي إلى تحسين فعالية التكاليف.

٥٦- وقبل الشروع في إجراءات التحويل إلى نقد، ستتخذ تدابير من أجل ما يلي: (أ) تخصيص فترات للتحويل إلى نقد بما يكفل عدم تأثيرها على السوق المحلية؛ (ب) تحسين اللوجستيات الخارجية (توقيت الشحنات وتدفق المعلومات المتعلقة بالجودة والحجوم)؛ (ج) مراجعة الإجراءات التشغيلية بما يكفل تحديد مسؤوليات الحكومة **والبرنامج** والقطاع الخاص تحديداً دقيقاً؛ (د) إدخال تعديلات لا تمس بمسؤوليات الحكومة ولكن تتيح **للبرنامج** أن يحتفظ بملكيته للأغذية حتى نقلها إلى البائعين. وينبغي، فضلاً عن ذلك، دراسة إمكانية إجراء عمليات بيع مشتركة مع الوكالات الأخرى التي تحول كميات كبيرة من الأغذية إلى نقد في البلاد بهدف تقوية الموقف التفاوضي مع البائعين المحتملين. ولتوقيت الشحنات وتوافر المعلومات عن الأحجام والجودة أهمية كبيرة في حالة العمليات المشتركة. وينبغي، أخيراً، اتخاذ تدابير من أجل حصر المسؤوليات مركزياً بما يكفل استثمار الموارد التي تدرها عمليات التحويل إلى نقد في أفضل ما تقدمه السوق المالية من فرص وقت توليد الأموال.

٥٧- أما في حالات الطوارئ فتحدد إجراءات المساعدة على أساس كل حالة بمفردها. وينبغي التوصل إلى اتفاقات مع الحكومة بشأن شروط وحدود المساعدات التي يقدمها **البرنامج** والإجراءات العامة المعمول بها لمعالجة الطوارئ. وينبغي أن يهدف الحوار مع الحكومة أيضاً إلى ضمان قيامها هي بتوفير موارد من عندها (أو موارد من جهات مانحة أخرى)

لتلبية احتياجات معونات الطوارئ والمعونات الإنسانية التي لم تلحظ في خطط التشغيل التي لا تتصل بـــإعلان رســمي لحالة طوارئ ما أو لا تتوافق مع نوع الطوارئ الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية ل**لبرنامج** المتعلقة بالسياسات.

تنسيق الأنشطة وتنفيذها وتكاملها

٥٨- وإذا كان تنسيق الأنشطة وتنفيذها العام سيبقى مسؤولية مركزية تضطلع بها الحكومة **والبرنامج** فإن تصميم الأنشطة القادمة وتنفيذها ومراقبتها ستتم على درجة من اللامركزية والمشاركة أكبر مما هي عليه اليوم. فمشـــاركة المســتفيدين وغيرهم من الجهات (المجتمعات المحلية والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية وغيرها) والوكالات أو الجهات المانحـــة الأخرى أمر أساسي للحصول على موارد مالية وتقنية تكميلية ولتعزيز استمرارية العمليات وآثارها العامة وللتعويض عن أي تقصير يشاهد في عملية التنفيذ.

٥٩- ومن المتوقع التوصل إلى اتفاقات تشغيلية مع الصناديق الاجتماعية كصندوق السلام وصندوق الاستثمار الاجتمـلعي وصندوق النقل والتحويل والموئل (الإسكان في مناطق إعادة التوطين) ومع **الاتحاد الأوروبي** والمنظمات غير الحكوميـــة **ومؤسسة كير الدولية** (صحة الأم والطفل) **ورابطة التعاون والتضامن الدوليين** (التنمية الزراعيـــة والبنيـــات الأساســية الرئيسية). وسيواصل **البرنامج** دعمه لأنشطة المجلس الوطني للأمن الغذائي ومشاركته فـــي أعمالـــه لتيســير الحـــوار والتنسيق، خاصة في مجال صياغة السياسات.

٦٠- سيسعى **البرنامج** إلى تقوية تحالفاته الاستراتيجية وخطط عمله وبرمجته المشتركة خصوصاً **مـــع برنـــامج الأمـــم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للســكان والصنـــدوق الدولـــي للتنمية الزراعية** ومع غيرها من الوكالات الممولة الأخرى. وسيقوم **البرنامج أيضاً** بزيادة أنشطته الهادفة إلـــى تعريـــف الحكومة والمجتمع عموماً بمهامه وإجراءاته التشغيلية وسياساته وحدود أنشطته.

٦١- أعدت مذكرة الاستراتيجية القطرية خلال عام ١٩٦٦ واستكملت في فبراير/شـــباط ١٩٩٧ مـــن جـــانب الحكومـــة بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة. وقد عينت هذه المذكرة أهدافاً محددة للقطاع العام ووضعت أربعة مجالات ذات أولوية لتلقي دعم وكالات **الأمم المتحدة** هي: (أ) إعادة دمج المجموعات السكانية المتأثرة بالصراعات الداخليـــة؛ (ب) التنميـــة البشرية المتكاملة؛ (ج) التنمية المنتجة المستمرة؛ (د) تعزيز الدولة الديمقراطية وتحديثها. وستكون مساهمة **البرنامج** فـــي القطاع الاجتماعي على درجة كبيرة من الأهمية من أجل بلوغ الأهداف الاجتماعية المحددة التالية بحلول العام ٢٠٠٠:

(١) توفير إمكانية حصول سائر الأطفال بين السابعة والثانية عشرة على التعليم لمدة ثلاث سنوات على الأقل؛

(٢) رفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ٧٠ بالمائة؛

(٣) تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال بنسبة ٥٠ بالمائة عما كانت عليه عام ١٩٩٥.

الموارد

٦٢- يقدر إجمالي موارد المعونة الغذائية المطلوبة لفترة خطة ١٩٩٨-٢٠٠٢ بنحو ٧,٥٠ مليون دولار. وسيتاح منـــها مبلغ أساسي قدره ١٥,٢ مليون دولار من الأنشطة المدعومة من **البرنامج** حالياً. وسيجري العمل من أجل الحصول علـى موارد تكميلية بقيمة ٣٥,٥ مليون دولار، رهناً بتوافر الموارد لدى **البرنامج** ومعايير توزيع الموارد على بلـــدان العجـــز

الغذائي ذات الدخل المنخفض وفق توصيات **المجلس التنفيذي**. أما توزيع المعونة الاستثمارية فسيكون بنسبة ٤٥ بالمائة للتنمية البشرية و٥٥ بالمائة للتنمية الإنتاجية وتنمية الموارد الطبيعية.

القضايا والمخاطر الرئيسية

٦٣- إن مصدر المخاطر الرئيسية للاستراتيجية المقترحة هو تدني مستوى الالتزام السياسي لبرنامج المعونة الغذائية المعان من **البرنامج** من جانب الحكومة في الماضي وعدم إعطائها له أولوية عالية. وقد انعكست هذه العوامل في المقام الأول في عدم التقيد بالالتزامات النظيرة (موارد مالية وبشرية) مما أثر كثيراً على توزيع الحصص الغذائية على المستفيدين وعلى مستوى تحقيق الأهداف المنشودة وعلى فعالية الأنشطة عموماً. وهذا هو السبب الذي دعا إلى اشتراط حل هذه القضايا قبل تنفيذ أي برنامج قطري في المستقبل. كما ورد في الفقرة ٤٧. وستؤدي عمليات الشراء محلياً التي تنص عليها المشروعات الجديدة إلى الحد من تكاليف النقل الكثيرة وإلى تعزيز مشاركة المرأة إذ إن المجموعات النسائية هي التي ستضطلع بعمليات الشراء والتوزيع محلياً.

٦٤- إن أي تقدم يتحقق في تنفيذ اتفاقات السلام (خاصة تلك الجوانب المتصلة بالتعمير وتقديم الدعم للسكان المتأثرين بالنزاع) من شأنه أن يؤدي دوراً حاسماً في تنفيذ برنامج **البرنامج** على وجه فعال. ولا بد أن يفضي توفير مزيد من الأراضي وخلق مزيد من الوظائف والاستثمار الاجتماعي في المناطق التي كانت مسرحاً للنزاعات إلى التأثير على الأنشطة المعانة من البرنامج، لأنها مجالات ذات أولوية في برامج **برنامج الأغذية العالمي** القادمة.

الملحق الأول

غواتيمالا: مؤشرات مختارة

المؤشرات		١٩٨٠	السنة ١٩٨٩
			(نسبة مئوية)
الفقر:			
عامة:			
	الفقر	٧١,١	٨٠
	الفقر المدقع	٣٦	٥٩,٣
المناطق الريفية:	الفقر	٨٣,٤	٨٦,٨
	الفقر المدقع	٤٦,٥	٧١,٠
المناطق الحضرية:	الفقر	٤٧	٦٧
	الفقر المدقع	١٥	٣٧
مناطق السكان الأصليين:	الفقر		٩٢,٦
	الفقر المدقع		٩١,٣
عدد الأسر التي ترأسها نساء:		١٦٥ ٧٨٧	٢٧١ ٨٦٣

	١٩٨٩	**١٩٩٥**
	(نسبة مئوية)	
البطالة:		
في المناطق الريفية	٦,٢	٦,١
في المناطق الحضرية	**١٩٩١**	**١٩٩٦**
	(كويتزال)	
الحد الأدنى للأجور:		
الزراعة	١٤	١٦,٧
	١٩٩١	**١٩٩٥**
	(كويتزال)	
تشكيلة الأغذية الأساسية:	٦٣٦	١ ٠٠٤
	١٩٨٢	**١٩٩٤**
	(كويتزال)	
الإنفاق الاجتماعي:		
– المجموع (المؤشر)	٥,٣٢	٤,١٦
	١٩٨٦	**١٩٩٤**
– كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٣.٣	٢,٧
– للفرد (بالدولارات)		٣٣

إمدادات الحبوب[1] الداخلية (بآلاف الأطنان)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الإنتاج	**١ ٤٣٣**	**١ ٥٦٤**	**١ ٥٠٧**	**١ ٣٥٧**	**١ ٣١١**
الكميات المستوردة					
تجاريا	٣١٨	٣٠٢	٥٩٢	٥٣١	٤١٢
الهبات	٢٣٥	١٤٢	١٣٠	١٧٨	٦٢
المتاح للفرد الواحد (كلغم)	(٢٠٩,٧)	(٢٠٦,٧)	(٢٢٢,٢)	(٢٠٠,٦)	(١٦٩)

(١) ١ رز والفاصوليا والذرة والقمح.

المصادر :

- Government Programme (1996-2000), SEGEPLAN
- Guatemala Poverty Profile, National Institute of Statistics (INE) - UNFPA, 1989.
- An Assessment of Poverty: World Bank, 1994.
- CEPAL